

فى إطار التواصل والرد على استفساركم حول بعض النقاط التى وردت فى خطابكم بشأن حالة المواطن الأمريكى المصرى خالد إبراهيم إسماعيل حسن، نود توضيح بعض الحقائق الخاصة بذلك:

1. لم يتم توفير أى دلائل قطعية لإثبات صحة المعلومات التى وردت فى خطابكم حول اعتقال خالد إبراهيم إسماعيل حسن ما بين يومى 8 يناير و3 مايو من قبل جهاز الأمن الوطنى، الأمر الذى يستلزم - كما تعلمون- أن من يصدر اتهامات خطيرة كهذه يجب أن يؤيدها بأدلة تثبت صدقها.
2. ورد فى الخطاب الأول المؤرخ 2018/9/23 أن "خالد" أدعى أنه أمضى الفترة من 8 يناير حتى مايو بين مقرين للأمن الوطنى: فى المعمورة بالإسكندرية، ثم فى لاطوغلى. وفى الخطاب الثانى المؤرخ 2018/9/25 ورد أن "خالد" قضى 8 أيام فى مقر الأمن الوطنى فى سموحة، ثم حوالى شهر أو أكثر فى مقر الأمن الوطنى فى العباسية بالقاهرة ثم عاد إلى سموحة.
3. تم احتجاز خالد إبراهيم إسماعيل حسن فى القضية العسكرية 137 لسنة 2018 شمال القاهرة المعروفة باسم ولاية سيناء الثانية، وهى ما زالت قيد التحقيق فى النيابة العسكرية، وهو متهم بالانتماء إلى تنظيم ولاية سيناء الداغشى الإرهابى الذى ينفذ هجمات واعتداءات بربرية بشكل منهجى ضد المدنيين والمسؤولين الحكوميين والقضاة والسائحين الأجانب ودور العبادة الإسلامية والمسيحية، هذا بالإضافة لاستهدافه المستمر للمنشآت العسكرية والأمنية وجنود وأفراد وضباط القوات المسلحة والشرطة المدنية، وهذا يضع كل من ينتمى إلى هذا التنظيم تحت طائلة القضاء العسكرى وفقا للمادة 204 من الدستور المصرى.
4. صدر أول قرار من النيابة العسكرية بحبس "خالد" احتياطيا على ذمة التحقيق فى 3 مايو 2018 فى قضية متعلقة بالإرهاب، وهو إجراء قانونى لا يمثل أى انتهاك للقانون المصرى.
5. قامت السيدة [REDACTED] نائب القنصل الأمريكى بالقاهرة برفقة شخص من السفارة يدعى " [REDACTED]" بزيارة "خالد" يوم 2018/9/3 فى محبسه وكانت هذه إحدى ثلاث زيارات قام بها مسؤولين بالسفارة الأمريكية للمتهم.
6. حضر التحقيقات مع المتهم -منذ تاريخ حبسه- 3 محامين وهم [REDACTED] كما حضر مع "خالد" أثناء عرضه على النيابة للنظر فى تجديد الحبس يوم 2018/9/23 ثلاثة محامون آخرون هم: [REDACTED].
7. فيما يخص الادعاء بالتعذيب لم يدفع أى من المحامين المذكورين بتعذيب موكلهم، كما لم يطلب "خالد" أو أى جهة تخصه أن يتم عرضه على الطب الشرعى للوقوف على حقيقة الادعاءات بتعذيبه. كما لم يلاحظ مسؤولى السفارة الأمريكية الذين قاموا بزيارة "خالد" أى علامات تعذيب عليه. وعلى حد علمنا لم تنتشر أو تتواصل أى جهة رسمية أمريكية مع السلطات المصرية المعنية بالنظر فى مثل هذه الادعاءات.
8. فيما يتعلق بوضع الزوجة وترحيلها من مصر، لم يتضح من الخطابين أسباب الترحيل، رغم أن لديها إقامة حتى 2020. كما أنها لم تخاطب السلطات المصرية بذلك رغم أن القانون المصرى يكفل للأفراد العاديين من مواطنى جمهورية مصر العربية حق اللجوء للقضاء فى حال صدور قرار يضر بهم، وهو الأمر الذى

ينسحب برمته على الأجانب المقيمين على الأراضي المصرية، ما يعنى تساوى المصرى والأجنبى فى اللجوء للسلطات المختصة داخل البلاد فى حال صدور قرار إدارى مجحف. وعدم قيام الزوجة باستخدام هذا الحق فإنها بذلك قد تخلت طواعية عنه، ولم تراعى حتى القوانين الدولية التى تتيح للأجانب استفاد إجراءات التقاضى داخل الدولة المتواجدين فيها فى حال وقوع ضرر.

9. بحسب الخطاب الأول غادرت الزوجة مصر بعد اختفاء "خالد" بساعات عقب اقتحام المنزل، بينما جاء فى الخطاب الثانى ورد أنه تم ترحيلها فى 24 يناير. هناك فارق زمنى نحو 16 يوماً غير مبرر ويكتفه الغموض.

10. لم يوضح الخطاب الأول هوية الشخص الذى كان يعمل سائق ليموزين وسافر إلى [REDACTED]، وطبيعة العلاقة مع "خالد"، رغم ما ذُكر حول سؤال "خالد" عنه إثراء اللقاء الذى جمعه مع المباحث الفيدرالية الأمريكية فى ديسمبر 2017 قبل سفره إلى مصر.

أطيب التمنيات

وحدة حقوق الإنسان

الهيئة العامة للاستعلامات